العرب
السبت 2021/09/25
السنة 44 العدد 12190

فاتورة الانهيار المالي عنوان صدام جديد بين اللبنانيين والحكومة

الاتفاق على توزيع الخسائر عقبة حرجة على طريق التعافي

التقط الخبراء إشارات الحكومة الجديدة في ظل مساعيها للحصول على دعم من صندوق النقد الدولي عبر تذكير يحمل تحذيرا من أن فاتورة الانهيار المالي قد تكون عنوان صدام مرتقب بين المواطنين والحكومة الجديدة قبل وضع قدم في طريق الخروج من الأزمة الخانقة.

الشعب يدفع ثمن استهتار السياسيين

بيروت – تواجه الحكومة اللبنانية الجديدة أكبر اختبار لها مع تزايد التركيز على فرضية مناقشة كيفية توزيع الخسائر الضخمة المنجرة عن الأزمة المالية بعدما دفع السكان ثمنا باهظا وهم يشاهدون المدخرات تتبخر والعملة تنهار والسلع الأساسية تختفي من على أرفف المتاجر.

وغرق لبنان أكثر في الأزمة بلا خطة ولا حكومة منذ أكتوبر 2019 إلى أن أنهى السياسيون المتناحرون المنتمون إلى طوائفهم عاما من المشاحنات واتفقوا على حكومة جديدة هذا الشهر.

ويحتاج رئيس الوزراء الجديد رجل الأعمال الملياردير نجيب ميقاتي وحكومته إلى إدراك حجم الخسائر والعمل على كيفية تقسيمها للوفاء بوعد للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي للإصلاحات الاقتصادية.

وانهار النظام المالي بسبب عقود من الفساد والهدر في الدولة والطريقة غير المستدامة التي كان يجري تمويلها بها. وكان المفجر هو تباطؤ تدفقات العملة الصعبة إلى النظام المصرفي الذي أفرط في إقراض الحكومة.

وقد تكون لميقاتي فرصة أفضل في محادثات صندوق النقد الدولي مقارنة بسلفه. وهو ما يعود إلى أسباب منها أن هناك الآن إقرارا سياسيا أوسع، بما في ذلك داخل جماعة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران، بأن إبرام صفقة مع صندوق النقد هو الطريق الذي لا مفر منه للإنقاذ.

نديم حوري

حكومة ميقاتي لن تتواصل بجدية مع صندوق النقد الدولي

وفي ظل النقص الحاد في الوقود والأساسيات الأخرى وصولا إلى خفض فعلي بنسب تصل إلى 80 في المئة لقيم المدخرات في نظام مصرفي فقد قيمته، يقول كثيرون إن الأزمة تسببت في ألم يفوق حتى أصعب برنامج إصلاح يمكن تخيله من صندوق النقد الدولي.

وتقول مصادر إن عددا من الإصلاحات التي قد يسعى لها صندوق النقد، والتي تشمل خفض الدعم وتوحيد أسعار الصرف المتعددة في الاقتصاد اللبناني الفوضوي القائم على النقد، صارت حقائق بالفعل في ظل شح العملة الصعبة.

ومع ذلك لا يزال المحللون متشككين بشدة في إمكانية شروع الحكومة، التي جاءت من رحم نفس النخب السياسية التي قادت لبنان إلى أزمته وسمحت لها بالتفاقم، في إصلاحات مهمة، حتى لو تمكنت من بدء مفاوضات مع صندوق النقد أو حل مشاكل مثل نقص الوقود.

وينتقد البنك الدولي لبنان لافتقاره "المتعمد" إلى وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم، وعلاوة على ذلك لا يتبقى أمام الحكومة سوى 8 أشهر قبل انتخابات ستكون الشغل الشاغل للأحزاب الرئيسية.

ويقول البنك الدولي إن هذا من أشد حالات الكساد منذ منتصف القرن التاسع عشر، إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي 40 في المئة بين 2018 و2020. وحتى خلال الحرب الأهلية اللبنانية بين 1975 و1990 استمرت قدرة البنوك على السداد والعمل.

وقد يكون من الصعب إزالة العقبة الأولى أمام إبرام صفقة مع صندوق النقد، وهي الاتفاق على توزيع الخسائر؛ فقد واجهت خطة العام الماضي معارضة من الأطراف المعنية التي كان من بينها البنوك.

وقال بنك غولدمان ساكس في تقرير إن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة من المرجح أن "يكون من الصعب تحقيقه، ويمثل عقبة حرجة على الطريق نحو التعافي".

لكن مصدرا ماليا مطلعا على عمل صندوق النقد في لبنان قال لوكالة رويترز إن "هناك مجالا للتوصل إلى تسوية بشأن الخسائر وزخم كبير لصفقة الصندوق، مما يعني أن هناك احتمالا أكبر بكثير للتوصل إلى اتفاق".

وبينما لا تزال بعض البنوك تأمل في أن تتبخر ديونها من خلال تحويل الودائع بالدولار إلى الليرة، قال المصدر إن "البنوك أكثر استعدادا للإقرار بالحاجة إلى إعادة هيكلة مناسبة".

وأضاف "ليس علينا أن نتحول إلى فنلندا أو السويد للوصول إلى برنامج صندوق النقد... علينا القيام بالحد الأدنى المطلوب، بما في ذلك الإقرار بالخسائر في القطاع المصرفي والبنك المركزي والاتفاق على توزيع عادل لهذه الخسائر". وأشار إلى أنه يتعين أيضا تمرير قانون مراقبة رأس المال وتوحيد أسعار الصرف.

وأبدى صندوق النقد استعداده للتعامل مع حكومة ميقاتي التي قالت إنها ستجدد وتطور خطة العام الماضي، حيث تتضمن أرقاما لاقت قبولا من صندوق النقد الدولي.

وكانت تلك الخطة قد أثارت غضب البنوك، ويرجع ذلك إلى أسباب منها وجود مخصصات لإنقاذ مالي من المساهمين سيشطب رؤوس أموالهم. وردت البنوك باقتراحها الخاص، والذي شمل إنشاء صندوق أصول حكومي حجمه 40 مليار دولار للمساعدة في تسوية الديون.

كما تمسك رياض سلامة، محافظ المركزي منذ 1993، بموقفه بشأن الخسائر في العام الماضي، وخرج مشرعون يمثلون الفصائل داخل النخب الحاكمة بأرقام تتراوح بين ربع ونصف المبلغ الذي تشير إليه الخطة.

ومن المتوقع أن يعمل وزير المالية الجديد يوسف خليل المسؤول السابق في المركزي مع إدارة المصرف بشكل أفضل للاتفاق على الخسائر.

وقال آلان عون، العضو البارز في التيار الوطني الحر الذي أسسه عمه الرئيس ميشال عون، "نحن في حاجة ماسة للحصول على الدولارات. صندوق النقد يعد بالمساعدة، لكنها مشروطة بالانخراط في خطة مالية. سيكون الجميع مضطرا إلى الموافقة هذه المرة".

لكن الحكومة تواجه تشككا هائلا؛ فبرنامجها لم يقدم تفاصيل كافية بشأن الإصلاحات الرئيسية التي يسعى لها المانحون، والتي تشمل إصلاح قطاع الكهرباء الذي تديره الدولة والذي يستنزف المالية العامة ولا يزال حتى الآن لا ينتج أي كهرباء تذكر.

وشكك نديم حوري، المدير التنفيذي لمبادرة الإصلاح العربي، في أن تتواصل الحكومة الجديدة بجدية مع صندوق النقد. وقال "أسمي هذه حكومة ترميم لأنها من المفترض أن تحسن صورة الأحزاب التقليدية قبل الانتخابات المقبلة".

وأوضح أنها ستكون قادرة على إنفاق أكثر من مليار دولار توجه إلى لبنان في إطار تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد. وقال "سيحققون الاستقرار في البلاد ويروجون لذلك تحت اسم الإصلاحات".

ألغام متاهة تمويل عجز الموازنة في تونس

رياض بوعزة
كاتب تونسي

سبقت التحذيرات الصادرة عن المؤسسات المالية ووكالة التصنيف الدولية جميع تحذيرات الخبراء التونسيين بشأن المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الدولة على تمويل عجز موازنة 2021 خاصة بعد الفشل في الحصول على ديون من السوق المحلية الصيف الماضي وانسداد آفاق استكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لفتح خط ائتمان بقيمة 4 مليارات دولار.

تمويل العجز يشكل فعليا أحد أكبر التحديات أمام السلطة في ظل التدابير الاستثنائية للرئيس قيس سعيد لتعديل بوصلة المسار السياسي، بينما يعيش البلد في ضائقة مالية خانقة تعود أساسا لعدم فاعلية خطط الإصلاح التي صدعت الحكومات المتعاقبة رؤوس المواطنين بها ولم تحقق أهدافها.

مع أن هذا الوضع لا يبدو أمرا جديدا بالنظر إلى كم الألغام، الذي مر به الاقتصاد طيلة عشرية كاملة جراء الاضطرابات السياسية والأمنية وأخيرا الأزمة الصحية، إلا أنه يمكن أن يقوض أساس قطاعات إنتاجية هي في الأساس هشة، لفترة أطول من المتوقع، بعدما ظلت تبحث عن الاستقرار دون جدوى.

جوهر المخاوف يكمن في أن الحكومة السابقة، التي أعفاها قيس سعيد من مهامها، بنت الموازنة على فرضيات غير واقعية ومؤشرات ليست ثابتة، وقد تم تقديمها للبرلمان بنفقات دون ضبط موارد، والأسوأ من ذلك أن مجلس النواب، الذي تم تجميد أعماله منذ الـ25 من يوليو الماضي مرر قانون المالية دون أن يكلف نفسه عناء التمحيص فيها ودون النظر بعناية في تداعيات الوباء.

لا يمكن تحميل المسؤولية لحكومة هشام المشيشي لوحدها في ما آلت إليه الأوضاع رغم الارتباك الواضح في إدارة شؤون الدولة، فكل الحكومات السابقة كانت تقع في فخ هذه الأخطاء. وقد ظل إنجاز الموازنة السنوية رهين "لعبة سياسية" لتحقيق مآرب وغايات على حساب تحسين الظروف المعيشية للشعب ودعم سوق العمل وتوسيع نطاق الأعمال التجارية والاستثمارية.

في العادة تُبنى الموازنة على فرضيات لعل من أهمها نسبة النمو وسعر صرف العملة وسعر النفط في الأسواق العالمية. وقد اتضح منذ البداية أنها مجرد "موازنة انتخابية"، ولن تحل مشاكل البطالة وتقهقر مستوى المعيشة وضعف مستوى الاعتمادات المخصصة للتنمية وتفاقم معدل الدين العام الذي يتوقع أن يصل إلى 91 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

بصرف النظر عن قيمة الدينار، الذي لا يزال يحافظ على قوته منذ 2018 أمام سلة العملات الرئيسية ولاسيما الدولار واليورو بفضل السياسات النقدية للبنك المركزي وعوامل أخرى تتعلق بالسوق، لم تكن المحددات الأخرى صائبة.

فقد كانت فرضية بلوغ النمو معدل 4 في المئة بنهاية هذا العام مغرقة في التفاؤل فالنمو لم يتخط 1.6 في المئة في النصف الأول من 2021 خاصة وأن إقرار الموازنة تزامن مع فشل ذريع في تطويق تفشي فايروس كورونا ممزوجا مع عدم القدرة على جلب اللقاحات، في حين أن الاقتصاد يظهر منذ بداية العام أنه في حالة انكماش متأثرا بكساد القطاعات الاستراتيجية وفي مقدمتها السياحة والزراعة وانحسار الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما مسألة تحديد سعر برميل النفط عند نحو 45 دولارا بالنظر إلى تراجع أسعار الخام في الأسواق العالمية نتيجة قيود الإغلاق فكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر السلطات التونسية إذ إن سعر برميل النفط يتأرجح بين 70 و75 دولارا منذ يونيو الماضي بسبب تعافي الطلب العالمي، مما أوجد مع مرور الوقت ثغرة مالية كبيرة في الموازنة.

وحتى تسد العجز، فإن تونس، وبسبب شلل النشاط الاقتصادي، تحتاج إلى تعبئة موارد مالية وليس لها خيارات إلا الاقتراض ومراكمة الديون، لجمع قرابة 19 مليار دينار (6.8 مليار دولار)، تشمل إصدار أدوات دين وخطوط ائتمان تنقسم بين نحو ملياري دولار من السوق المحلية وقرابة 7.7 مليار دولار من السوق الدولية.

رؤية تونس تعتمد على إمكانية فتح خط ائتمان من صندوق النقد، لكن المسار يبدو صعبا، حتى ولو لم نأخذ التغيير السياسي الحالي بعين الاعتبار، والفشل في جمع ديون كافية من السوق المحلية

الرؤية المستقبلية لتونس تعتمد على إمكانية توفير تمويل من صندوق النقد، لكن المسار يبدو صعبا، حتى ولو لم نأخذ التغيير السياسي الحاصل حاليا بعين الاعتبار، لأن الدولة لديها سابقتين منذ 2011، الأولى في 2013 بقيمة 1.3 مليار دور والثانية بقيمة 2.9 مليار دولار في 2016 ولم تتمكن الحكومات في ذلك الوقت من استكمال الإصلاحات من أجل الحصول على الشرائح المتبقية من التمويلات.

الآن، وفي ظل تعثر المفاوضات مع صندوق النقد وتراجع قيمة السندات الصادرة عن المركزي بالعملة الصعبة، تجد السلطات نفسها في موقف محرج لتعبئة التمويلات، فعندما طرحت سندات في السوق المحلية الشهر الماضي، لم تحظ بإقبال من البنوك والشركات والمستثمرين وحتى الأفراد نتيجة الأخطار، التي قد يواجهونها بالنظر إلى ضبابية الوضع الاقتصادي.

فأرقام وزارة الاقتصاد المالية تشير إلى أنه تم جمع قرابة 167.8 مليون دولار فقط، وهو أقل من التمويلات التي تمت تعبئتها في يونيو الماضي في أول طرح للسندات هذا العام حيث بلغت نحو 257 مليون دولار.

وعلى وقع ذلك كله، يتجدد الجدل حول آلية الموازنة التكميلية التي ظلت عرفا منذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي بعدما فرضت المتغيرات الاجتماعية وتزايد المطلبية الشعبية ضغوطا كبيرة على الدولة فضلا عن عدم الاستقرار المالي والضريبي.

في ظل تزعزع ثقة المانحين الدوليين بتونس اليوم علينا أن نتساءل، من سينقذ الدولة من ألغام متاهة تمويل عجز الموازنة؟

مصر الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي في أفريقيا

القاهرة – كشف تقييم حديث أن مصر تعتبر الأكثر جذبا للاستثمار في القارة الأفريقية، يليها المغرب وجنوب أفريقيا، بفضل السياسات الحكومية التي تعمل على تحفيز الأعمال وتعزيز الإنتاج، بالإضافة إلى دعم النشاط الاقتصادي ببرامج الدعم الفني والتدريب وبناء القدرات.

وذكر بنك راند ميرشانت، ومقره جنوب أفريقيا، في تقرير بعنوان "أين تستثمر في أفريقيا" لعام 2021 أنه "في حين تضرر الاقتصاد المصري بشدة من جائحة كورونا، إلا أنه كان أيضا من أوائل الاقتصادات التي عادت إلى مسار النمو".

وأوضح معدو التقرير أن الفضل في ذلك يعود إلى التدابير السريعة التي اتخذتها البلاد وحقيقة أنها كانت على أساس أقوى عند تفشي فايروس كورونا.

وخصصت القاهرة قرابة 6 مليارات دولار للتخفيف من الآثار الناجمة عن الوباء، كما زادت المعاشات بنسبة 14 في المئة، ووسعت برامج التحويلات النقدية الاجتماعية المستهدفة، ودشنت مبادرة لدعم العمال غير النظاميين في القطاعات الأكثر تضررا تشمل 1.6 مليون مستفيد.

وتتجذر خطط الاستثمار في رؤية "مصر 2030"، وهي خارطة طريق البلاد لاستراتيجية تنمية مستدامة طويلة الأجل لبلد يبلغ تعداد سكانه أكثر من مئة مليون نسمة.

وينجذب المستثمرون إلى مزيج مصر المتنوع من المشاريع في ظل مؤشرات تدل على نمو مستقر للناتج المحلي الإجمالي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والقوى العاملة الماهرة، والأهم من ذلك سوق محلية كبيرة.

وتشير العديد من الدراسات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة حسنت استقرار الاقتصاد الكلي وعززت ثقة المستثمرين.

ورغم أن الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر كان لا يزال مدفوعًا بصناعة النفط والغاز، التي تمتص نحو ثلثي إجمالي الاستثمارات الأجنبية، فإن رأس المال الخارجي يتسرب أيضا إلى مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك الاتصالات والخدمات المالية والسلع الاستهلاكية والعقارات.

وشهدت مصر سوقا مزدحمة للمشاريع في السنوات الأخيرة، حيث اجتذبت تمويلا أجنبيا كبيرا لبعض مشاريع البنية التحتية الرئيسية؛ فعلى سبيل المثال يمضي مشروع الطاقة النووية الأول في البلاد بتمويل روسي بقيمة 25 مليار دولار.

كما يستثمر رجال الأعمال من دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك آسيا وخاصة الصين وأوروبا وفي مقدمتها روسيا، في مشاريع عبر قطاعات تتراوح بين العقارات والسكك الحديدية والمناطق الاقتصادية الحرة.

وتعتبر الدول الخليجية وعلى رأسها الإمارات والسعودية من بين أكثر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثمارا في البلاد، حيث قامت العديد من الشركات بعقد شراكات مع القاهرة لتنفيذ مشاريع متنوعة فضلا عن تفضيل البعض الآخر الاستحواذ على حصص في شركات مصرية ناجحة.

ويتضمن قانون الاستثمار في الدولة الكثير من المحفزات التي تستقطب الشركات الأجنبية، كما أنشأت الحكومة مناطق اقتصادية خاصة مع حوافز ضريبية وتسهيل أسرع للتسجيل والإجراءات الجمركية.

ووصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في السنة المالية الحالية، التي انتهت في أواخر يونيو الماضي، إلى نحو 5.2 في المئة قياسيا بنحو 2.8 في السنة المالية السابقة.